الفصل الحادى عشر

التعليم فى دولـة قطـــر

تمهيد :

يبلغ عدد سكان دولة قطر حوالى ٣٠٠ ألف نسمة يتركز مايقرب من نصفهم فى مدينة الدوحة العاصمة . ويتوزع الباقى فى بعض المدن والقرى التى تتركز فى شمال البلاد حيث توجد المزارع نظرا لوجود آبار للمياه العذبة وفى جنوب البلاد حيث توجد الأنشطة الصناعية فى (أم سعيد) مثل الحديد والصلب والأسمدة وفى غرب البلاد حيث توجد منطقة استخراج النفط فى دخان .

وتمتد أصول أسرة آل ثان الحاكمة فى قطر إلى بنى تميم فى المملكة العربية السعودية التى قدموا منها . ولهذا تتشابه الاتجاهات الدينية فى كلا البلدين تشابها كبيرا . كما أن الأوضاع الاجتماعية والثقافية فى قطر متأثرة بدرجة كبيرة بمثيلاتها فى المملكة العربية السعودية . كما أن هناك تشابها فى الأحداث السعيدة بين البلدين نذكر منها على سبيل المثال أن كلا من الشيخ خليفة بن حمد آلى ثان أمير دولة قطر والملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية كان كل منهما أول وزير للمعارف فى بلده . كما أن مجلس الوزراء فى دولة قطر أقر فى ١٩٨٣ وثيقة للتعليم بعنوان السياسة التعليمية لدولة قطر . وكان مجلس الوزراء السعودى قد أصدر فى عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م وثيقة بعنوان "سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية".

وتعتبر قطر شأنها فى ذلك شأن معظم دول الخليج من الدول الناشئة حديثة العهد بالاستقلال . فقد حصلت على استقلالها فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت قطر دولة مستقلة استقلالا تاما وذات سيادة كاملة على أراضيها .

وقد دخلت البلاد مرحلة جديدة من تطورها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى منذ ٢٢ فبراير ١٩٧٢ عندما تولى صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثان أمير البلاد مقاليد الحكم فيها .

فعلى المستوى السياسى وتأكيدا للمبدأ الإسلامى السليم فى الحكم وهو مبدأ "الشورى" تشكل فى أول مايو ١٩٧٢ أول مجلس للشورى فى البلاد . والوظيفة الرئيسية لهذا المجلس هى المعاونة فى معالجة شئون الدولة فى مختلف النواحى والإسهام بالمشورة فى تهيئة وسائل تحقيق النهضة الشاملة التى تصبو إليها البلاد فى كافة المجالات .

والشكل السياسى للدولة كما ينص عليها قانونها الأساسى أنها دولة عربية مستقلة ذات سيادة دينها الإسلام . والشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى لتشريعها . ونظامها ديمقراطى ولغتها الرسمية هى اللغة العربية . وشعب قطر جزء من الأمة العربية . وتؤكد تشريعات البلاد وقوانينها الشخصية العربية الإسلامية لقطر على كل صعيد محلى أو عربى أو إسلامى أو دولى .

وعلى المستوى الاقتصادى أخذت البلاد بأسلوب التخطيط العلمى المدروس من أجل الاستفادة الكاملة من ثرواتها الطبيعية والبشرية . ومن المعروف أن أكبر ثروتين طبيعيتين فى البلاد هما النفط والغاز . وللاستفادة الكاملة من هذه الثروة كان لابد من تأمين السيطرة الوطنية على هاتين الثروتين وهو ماتم بالفعل وأنشئت شركة قطر الوطنية للبترول لممارسة كافة مايتعلق بصناعة البترول داخل الدولة وخارجها وإدارة مشروعات الاستثمار البترولية . كما أنشىء مجلس للاستثمار لرسم السبل الكفيلة باستثمار احتياطى الدولة على أفضل وجه ، ورقابة وسائل تنميته والضمانات المتعلقة به . ومن أجل التوسع الصناعى على أسس علمية مدروسة أنشىء المركز الفنى للتنمية الصناعية بهدف التعاون مع الأجهزة الحكومية المختصة فى إعداد خطط ومشروعات التصنيع لاستغلال ثروات البلاد الوطنية فى ضوء احتياجاتها ومواردها ومتابعة وتنفيذ هذه الخطط والمشروعات .

وعلى المستوى الاجتماعى برز اهتمام البلاد برفع مستوى معيشة المواطنين من خلال التوسع العمرانى والإسكانى والتوسع فى الخدمات الصحية والمرافق العامة وكذلك رعاية المحتاجين اجتماعيا .

وعلى المستوى الثقافى شهدت البلاد توسعا كبيرا فى الجانبين الكمى والنوعى للتعليم . كما شهدت ميلاد كليتين للتربية إحداهما للبنين والأخرى للبنات كانتا نواة جامعة قطر التى تضم الآن ست كليات واستهدفت السياسة التعليمية للبلاد وضع إستراتيجية تربوية يمكن من خلالها تطوير النظام التعليمى ليكون أقدر على الاستجابة لمتطلبات المجتمع القطرى ونموه المطرد فى المجالات المختلفة . كما برز الاهتمام بتطوير وسائل الإعلام فى البلاد من اذاعة وتليفزيون لتقوم بدورها فى خدمة المواطن وتثقيفه وتوعيته . يضاف إلى ذلك أيضا انشاء متحف قطر الوطنى كأحد المعالم الثقافية الهامة للبلاد يحفظ تراثها وتاريخها للأجيال المتعاقبة .

إن مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها البلاد كثيرة ومتنوعة وعاجلة وقد عبر أحسن تعبير عن ذلك أمير البلاد فى حديثه لمجلة القبس الكويتية حيث قال : « نحن فى قطر فى سباق مع الزمن لتطوير نهضة البلاد فى شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة الصناعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية . نريد أن نبنى القاعدة الصناعية الصلبة التى تخفف من اعتمادنا على واردات النفط تدريجيا ونطمح إلى بناء المجتمع الصناعى لكى نحقق لبلدنا مصادر بديلة للنفط [١] » .

وقد أشار سموه فى خطابه فى افتتاح الدور العادى الرابع لمجلس الشورى فى ١٩٧٥/٩/١٦ إلى "أن الثروتين الوطنيتين الأساسيتين للبلاد هما الثروة البشرية والثروة الاقتصادية وأن هاتين الثروتين متكاملتان وكلتاهما فى حاجة دائمة للتنمية فى اطار هذا التكامل " . وقد أكد سموه هذا المعنى فى مناسبات متعددة تالية لاسيما فى المناسبات المتتالية للاحتفال بتخريج دفعات من جامعة قطر . ولا شك أن التعليم يلعب دورا رئيسيا فى تنمية هاتين الثروتين وهما أهم مصدرين للثروة فى حياة الأمم .

وقد عرفت قطر شأنها شأن باقى الدول العربية النمط التقليدى من التعليم الدينى ممثلا فى المساجد والكتاتيب منذ فترة طويلة . وكان من بينها كتاتيب لتعليم البنات من أشهرها كتاب السيدة آمنة المحمود الذى أنشىء عام ١٨٩٣ والذى يعتبر أول كتاب لتعليم البنات فى قطر . وكان هناك بعض المدارس التى أسست بالجهود الفردية من أشهرها المدرسة الأثرية (١٩١٣ - ١٩٣٨) التى أسسها المرحوم الشيخ محمد بن مانع وهو سعودى الأصل كان يعمل بالتدريس فى البحرين وانتشر صيته فى

التعليم فاستقدمه إلى الدوحة المرحوم الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثان . وقد استمرت هذه المدرسة الدينية المشهورة طيلة ربع قرن من الزمان استطاعت خلالها أن تعلم جيلا من المثقفين القطريين كان له الصدارة والقيادة فيما بعد (٢) .

وبصرف النظر عن الدخول فى تفصيلات تاريخ التعليم فى دولة قطر فإن مانود أن نشير إليه هنا هو أن قطر عرفت التعليم التقليدى القديم . كما عرفت التعليم الحديث منذ مايزيد عن ثلاثين عاما عندما عين فى عام ١٩٥٤ أول مدير للمعارف كان مصريا . وقام بوضع مناهج نظامية للتعليم مقتبسة من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والكويت . وفى عام ١٩٥٦ عين أول وزير للمعارف هو الشيخ خليفة بن حمد آل ثان أمير البلاد حاليا . وفى عام ١٩٥٨ اتبعت دولة قطر السلم التعليمى الذى أقره ميثاق أو اتفاقية الوحدة الثقافية العربية الذى انضمت اليه آنذاك .

وقد اعتمدت النهضة التعليمية الحديثة فى قطر أول ما اعتمدت على مناهج الدول العربية الشقيقة وكتبها المدرسية . وكانت هذه مرحلة انتقال ضرورية اتجهت البلاد بعدها إلى تأليف المناهج الدراسية التى تلائمها وكذلك الكتب المدرسية التى تتمشى مع هذه المناهج وتفى باحتياجات البلاد الثقافية ومطالبها . كما تتمشى مع طبيعة المجتمع القطرى وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتجدر الاشارة إلى اهتمام دولة قطر بتقديم المساعدات الخارجية فى التعليم فقد دأبت على مساعدة امارات دبى والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة بارسال المعلمين وظلت تقدم هذه المساعدة حتى عام ١٩٧٢ بعد قيام اتحاد الامارات العربية المتحدة . كما أنها تقدم المنح الدراسية لأبناء الجاليات الإسلامية فى آسيا وأفريقيا ولأبناء الدول العربية الشقيقة .

القوى العاملة :

يبلغ مجموع القوى العاملة الوطنية والوافدة فى دولة قطر مايقرب من ١٠٤ آلاف شخص منهم ما لايقل عن ١٦ ألفا من القطريين أى بنسبة ١٦٪ منهم حوالى ١٤٣٠٠ يعملون فى الحكومة أى بنسبة ٨٩٪ تقريبا وذلك حسب احصاءات ١٩٨٦ .

وسنتناول هنا الكلام عن القوى الوطنية العاملة فى قطر من حيث توزيعها على القطاع الحكومى والخاص ومن حيث مؤهلاتها ومستوى تعليمها .

أولا : من حيث توزيعها

يتضح من استقراء أحدث البيانات والمعلومات المنشورة المتوفرة ما يأتى :

١ - معظم القوى الوطنية العاملة فى قطر كما فى باقى دول الخليج تتركز فى قطاع الوظائف الحكومية إذ تصل نسبتهم ذكورا وإناثا فى هذا القطاع حوالى ٤٤٪ من مجموع العاملين فيه موزعين على الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة .

٢ - يتركز ما يقرب من نصف العاملين القطريين (٤٨ر٥٪) فى الحكومة فى وزارتى التربية والتعليم والكهرباء والماء ، والباقى موزع على وزارات الاعلام والأشغال العامة والشئون البلدية وغيرها بالترتيب .

٣ - مايقرب من ربع القوى العاملة القطرية فى القطاع الحكومى من النساء وهى نسبة تدل على تطور كبير فى مشاركة المرأة فى ميدان العمل خلال السنوات القليلة الماضية .

٤ - كل العاملات من القطريات يعملن فى القطاع الحكومى ومن النادر جدا أو يكاد ينعدم وجودهن فى مجالات العمل فى القطاع المختلط أو الخاص . وقد وصل مجموعهن فى هذين القطاعين حسب أحدث الاحصاءات (١٩٨٧) إلى اثنتين [٣] . ومن الواضح طبعا أن هناك أسبابا يمكن أن تفسر ذلك منها التزام الدولة بتعيين كل الخريجين ذكورا وإناثا وسهولة تعيين أية فتاة قطرية ترغب العمل فى قطاع الحكومة . ومن الطبيعى أن تنصرف المرأة القطرية عن العمل فى القطاع الخاص والمشترك لاعتبارات كثيرة منها المكانة الاجتماعية للمرأة وطبيعة العمل فى هذين القطاعين وزيادة بريق الوظيفة الحكومية وزيادة الضمانات والامتيازات الموجودة فيها .

٥ - يتركز مايقرب من ٨٨٪ من العاملات القطريات فى قطاع الحكومة فى قطاع التعليم ممثلا فى وزارة التربية والتعليم وجامعة قطر . أما العاملات فى قطاع الصحة والخدمات الطبية فنسبتهنّ قليلة تصل إلى حوالى ٨٪ والباقى حوالى ٤٪ يعملن فى مجال الإعلام والشئون الاجتماعية والشئون البلدية .

٦ - تصل نسبة القطريين العاملين فى القطاع المختلط إلى حوالى ١١٪ من مجموع العاملين فى هذا القطاع الذى يشمل المؤسسة القطرية العامة للبترول وشركة قطر للحديد والصلب وشركة قطر لصناعة الأسمنت ومرفق هاتف قطر الوطنى وكلهم تقريبا من الذكور .

٧ - تصل نسبة مجموع القطريين العاملين فى القطاع الخاص حوالى ٣٪ كلهم من الذكور .

والجدول الآتى يبين توزيع القوة العاملة القطرية وغير القطرية فى القطاعات المختلفة ١٩٨٦ [٤] .

البيان	القطاع الحكومى			القطاع المختلط			القطاع الخاص			المجموع الكلى		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
المجموع	٢٥٦٦٤	٦٨٨٥	٣٢٥٤٩	٣٦٠١	٧٧	٣٦٧٨	٦٦٧٨٠	٨٨٨	٦٧٧٥٨	٩٦١٣٥	٧٨٥٠	١٠٣٩٨٥
القطريون	١٠٧٥٠	٣٥٣١	١٤٢٨١	٤١٣	١	٤١٤	١٨١١	١	١٨١٢	١٢٩٧٤	٣٥٣٣	١٦٥٠٧
نسبة القطريين بالتقريب	٪٤٢	٪٥١	٪٤٤	٪١١	-	٪١١	٪٣	-	٪٣	٪١٣	٪٤٥	٪١٦

ثانيا : من حيث المؤهلات ومستوى التعليم

يتضح من البيانات الإحصائية ما يأتى :

١ - ما يقرب من ٤٥٪ من القوى القطرية فى الحكومة بدون مؤهلات . وتقل هذه النسبة فى القطاع المختلط إلى ٣٤٪ وتزداد فى القطاع الخاص إلى ٦٢٪ .

٢ - ما يقرب من ٣٠٪ من القوى العاملة القطرية فى الحكومة من حملة الشهادات المتوسطة (ابتدائية - إعدادية - ثانوية) وهى نفس النسبة فى القطاع الخاص أما فى القطاع المختلط فتزداد إلى ٥٤٪ .

٣ - ما يقرب من ربع العاملين فى الحكومة من حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها وتقل هذه النسبة إلى ١٢٪ فى القطاع المختلط وإلى ٧٪ فى القطاع الخاص .

والجدول الآتى يبين المستوى التعليمى للقوى العاملة القطرية فى قطاع الحكومة والقطاعين المختلط والخاص (١٩٨٦) [٥] .

المؤهل	النسبة المئوية		
	فى الحكومة	فى القطاع المختلط	فى القطاع الخاص
- بدون مؤهل	٤٥٪	٣٤٪	٦٢٪
- شهادات متوسطة (ابتدائية - اعدادية - ثانوية)	٣٠٪	٥٤٪	٣١٪
- مؤهل جامعى فما فوق	٢٥٪	١٢٪	٧ ٪
المجموع الكلى	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تعقيب :

يتضح من كلامنا السابق بعض المؤشرات المفيدة والتى تساعد على تطوير القوى العاملة القطرية من أهمها :

١ - أن هناك تطورا ملحوظا فى زيادة مشاركة المرأة القطرية فى مجال العمل وهو نتيجة طبيعية للاهتمام بتعليمها لاسيما بعد انشاء جامعة قطر . لكن مازالت مجالات العمل محدودة جدا .

ومن المعروف أن الأوضاع الاجتماعية للمرأة القطرية تحدد لها أنواعا معينة من العمل وهذا طبيعى . لكن مازالت هناك مجالات مشاركة المرأة فيها محدود . وهناك إمكانية لزيادة مشاركتها فيها مثل الخدمات الطبية والصحية ومجال الشئون الاجتماعية ومجال البنوك ومرفق هاتف قطر الوطنى وهذه كلها مجرد أمثلة .

٢ - أن معظم القوة العاملة القطرية من الذكور تتركز فى مجال الخدمات اويجب توجيه بعض هذه القوة على الأقل إلى مجال العمل والانتاج حتى يمكن للعمالة الوطنية أن تسهم فى بناء بلدها وتتولى بالتدريج مقاليد العمل الفنى المثمر .

٣ - أن نسبة كبيرة من القوة العاملة القطرية تحتاج إلى رفع مستوى تعليمها ولهذا يجب الاهتمام بتنظيم برامج تدريبية على مختلف المستويات تهدف إلى زيادة تأهيل العاملين ورفع مستوى تعليمهم وبالتالى مستوى أدائهم . كما يجب أيضا إيجاد نظام للحوافز لمواصلة التعليم فى البرامج المسائية فى تعليم الكبار أو البرامج الجامعية التى تقدمها جامعة قطر .

٤ - أن الكلام السابق عن القوى العاملة فى دولة يعتبر مؤشرات للعمل التربوى وموجهات لما ينبغى أن يقوم به التعليم على اختلاف مستوياته ومراحله سواء بالنسبة لإعداد الكوادر القطرية فى مختلف المجالات والتخصصات أو بالنسبة لإعادة تأهيل بعض هذه الكوادر وتدريبها المستمر فى إطار مفهوم التربية المستمرة وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

أولا : الأسس الدستورية للتربية والتعليم

يتضمن النظام الأساسى المؤقت المعدل للحكم فى قطر فى ١٩٧٢/٣/٢٢ عدة مبادىء هامة عن التربية والتعليم نعرضها فيما يلى[٦] :

١ - رعاية الدولة للنشء وحمايته من الفساد والاستغلال ، فالفقرة "ج" من المادة ٧ من الباب الثانى تنص على مايأتى :

" ترعى الدولة النشء وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال وتقيه شر الإهمال الجسمانى والروحى " .

٢ - رعاية الدولة للمواطنين وحمايتهم ضد المرض والجهل والحاجة . فالفقرة "هـ" من المادة "٧" من الباب الثانى تنص على مايأتى :

" تعمل الدولة بكل إمكانياتها لتجنيب المواطنين أسباب المرض والجهل والحاجة " .

٣ - اعتبار التعليم عاملا هاما فى تقدم المجتمع ورفاهيته .

٤ - اعتبار التعليم حقا لكل مواطن .

٥ - التزام الدولة بالسعى لتحقيق الإلزام بالنسبة للتعليم العام ومجانيته فى كل المراحل . ومع أن التعليم ليس إلزاميا بعد إلا أنه مجانى بالفعل فى كل مراحله التعليمية بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى . فالفقرة "أ" من المادة "٨" من الباب الثانى تنص على مايأتى :

" التعليم دعامة أساسية من دعائم رقى المجتمع ورفاهيته وهو حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العامة ومجانيته فى كل المراحل " .

٦ - اعتبار التعليم أداة الثقافة ووسيلتها وكفالة الدولة له وتشجيعه .

٧ - رعاية الدولة للتراث الثقافى للشعب والعمل على نشره كما تعمل على تقدم العلوم والفنون والآداب والبحث العلمى . فالفقرة "ب" من المادة "٨" تنص على مايأتى :

" التعليم أداة الثقافة تكفله الدولة وترعاه " والفقرة "د" من نفس المادة

تنص على مايأتى :

" ترعى الدولة النشاط الثقافى القومى وتحافظ عليه وتساعد على نشره وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية "

ثانيا : هدف التربية والتعليم

تنص الفقرة "جـ" من المادة الثامنة من الباب الثانى من القانون الأساسى المؤقت لدولة قطر على أن هدف التعليم هو إنشاء شعب قوى الجسم والتفكير والشخصية مؤمن بالله ، محلى بالأخلاق الفاضلة ، معتز بالتراث العربى الإسلامى، مجهز بالمعرفة ، مدرك لواجباته ، حريص على حقوقه " وواضح أن هذه الفقرة تتمشى مع مانص عليه ميثاق الوحدة الثقافية العربية الموقع فى بغداد فى مايو ١٩٦٤ والذى أقره المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم فى البلاد العربية .

كما نصت السياسة التعليمية لدولة قطر على أن الهدف من التعليم هو تنمية الانتماءات الصحيحة للمواطن القطرى وهى انتماءات قطرية خليجية عربية إسلامية إنسانية (٧)

ثالثا : إدارة التعليم وتمويله

تتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف على التعليم العام الحكومى بجميع مراحله كما تشرف على التعليم الأهلى والخاص والأجنبى ورياض الأطفال غير الحكومية وهى التى تمنح ترخيص إنشاء هذه المدارس . وعلى المستوى المحلى قسمت قطر حاليا إلى ثلاث مناطق تعليمية لكل منها مدير مسئول أمام الوزير عن سير التعليم فى منطقته . كما يوجد جهاز للتوجيه الفنى يضم موجهين وموجهات يقومون بتوجيه المعلمين والتأكد من حسن سير العملية التعليمية بالمدارس .

وتجدر الاشارة إلى أن عدد الاداريين والموظفين والمستخدمين يفوق عدد المعلمين العاملين فى مراحل التعليم العام بما يزيد عن مرة ونصف وأن عدد العمال والسائقين يزيد عن عدد المعلمين وهى نسبة كبيرة تشير إلى الحاجة إلى ترشيد استخدام القوى العاملة وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك دولا خليجية أخرى تشارك قطر هذه الظاهرة .

هيكل التنظيم الإداري

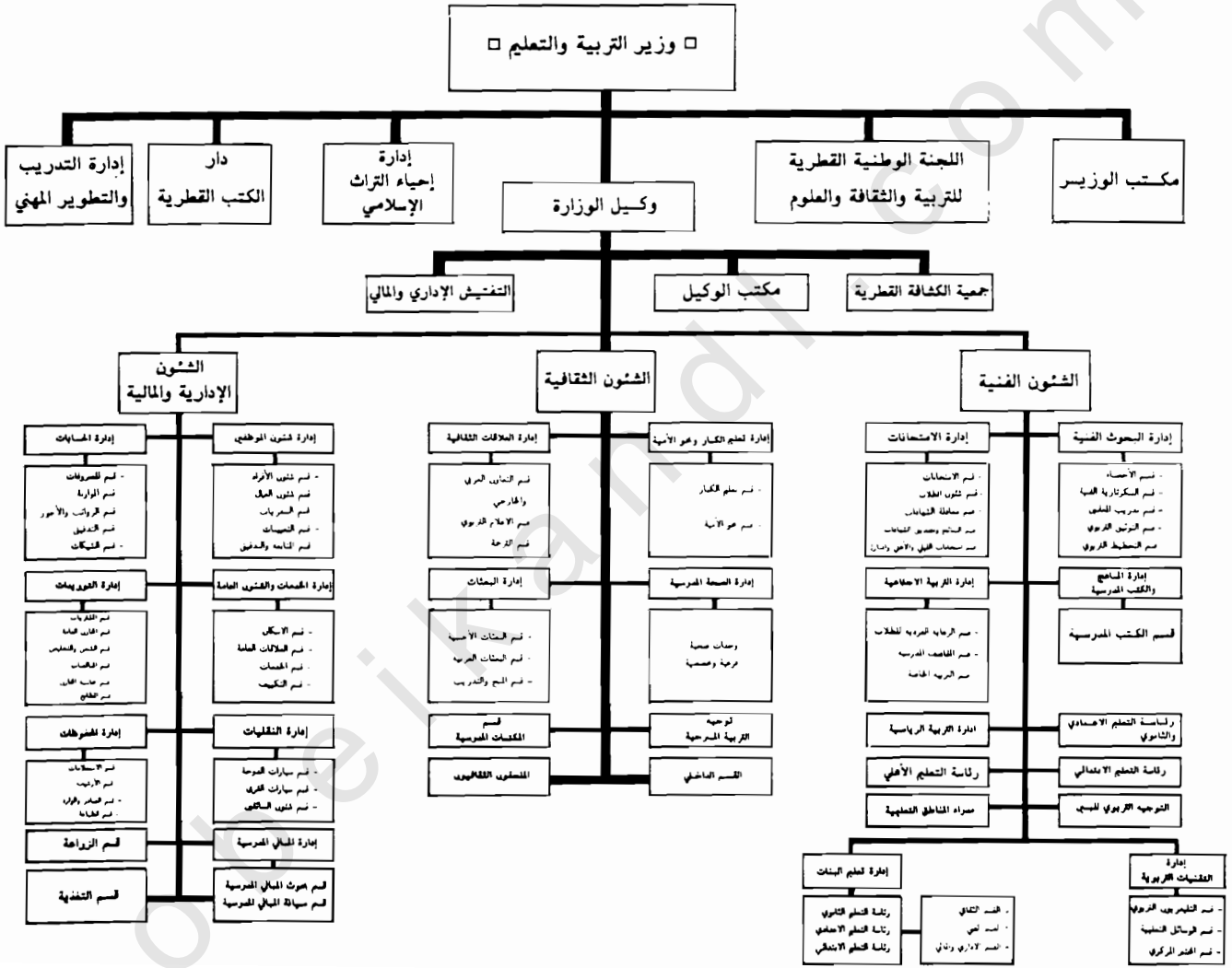

online-kandil.com

ومما يلفت النظر أن معظم العاملين بالادارة المركزية لوزارة التربية والتعليم هم من غير القطريين فمن بين ١٩٧٢ عاملا يمثلون مجموع العاملين فى هذه الإدارات عام ١٩٨٦/٨٥ نجد ٢١٢ قطريا فقط أى نسبة حوالى ٢٠٪ [١٣] وهى نسبة صغيرة . ويلاحظ أن قطر خلال السنوات الأخيرة قد اتجهت إلى الأخذ بنظام استقلال إدارة تعليم البنات عن تعليم البنين ومع أن هذا الفصل لايصل إلى درجة الانفصال التام التى هى عليه فى المملكة العربية السعودية إلا أنه يعتبر شبه تام ومستقلا استقلالا ذاتيا . فكل جهاز تعليم البنات ومن الاناث على مختلف المستويات . ويتولى توجيهه والاشراف عليه ادارة تعليم البنات التى تضم رئاسات فرعية للتعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى . وتتبع هذه الادارة مديرية الشئون الفنية فى وزارة التربية وعن طريق هذه المديرية يتم التنسيق بين تعليم البنين وتعليم البنات .

وبالنسبة لتمويل التعليم العام فانه يمول من الميزانية العامة للدولة شأنها فى ذلك شأن باقى الدول العربية ومنها الخليجية .

وتشمل ميزانية التعليم إلى جانب بنود الانفاق المعروفة الرواتب الشهرية التشجيعية والمساعدات المالية التى تدفع للتلاميذ كما تشمل أيضا تكاليف الكتب والقرطاسية والمواصلات وغيرها من الخدمات المجانية التى تقدم للتلاميذ وقد تطورت ميزانية التعليم تطورا مستمرا مطردا يعكس اهتمام الدولة المتزايد بهذا القطاع الحيوى الهام.

ويصل نسبة مايخصص للتعليم من ميزانية الدولة عادة حوالى ١٠٪ وهى نسبة معقولة مقاربة لما تأخذ به الدول الخليجية . بيد أن دولة قطر بصفة عامة وبالنسبة لدول الخليج بصفة خاصة تمثل أكبر تكلفة تعليمية إذ يصل متوسط تكلفة الطالب فى التعليم العام إلى ٥٦٠٠ دولار [١٤] فى العام وهى تعتبر أعلى معدلات التكلفة فى العالم كما سبق أن أشرنا .

رابعا : تنظيم التعليم العام

ينظم التعليم العام فى قطر وفق مانص عليه ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذى قسم التعليم العام إلى ثلاث مراحل هى الابتدائية ومدتها ست سنوات والإعدادية ومدتها ثلاث سنوات والثانوية ومدتها ثلاث سنوات وهو النظام الشائع فى البلاد العربية وفى كثير من بلاد العالم . وعلى المستوى الثانوى تنوع المدارس الثانوية إلى اكاديمية وفنية وتجارية وصناعية .

ولاتوجد مدارس رياض أطفال حكومية وما يوجد منها فهو تابع للقطاع الأهلى والخاص تقوم به الجهود الفردية أو الجمعيات التعاونية أو المؤسسة العامة القطرية للبترول . ولكن ينتظر مع تزايد دخول المرأة إلى ميدان العمل ومع التطور الاجتماعى والتربوى أن تبرز الحاجة إلى إنشاء رياض أطفال حكومية كما حدث فى بعض الدول العربية والخليجية الأخرى .

كما أنه لايوجد نظام للتعليم الإلزامى وإنما يقوم التعليم بالمجان فى كل المراحل لكل من يطلبه . وتقوم السلطات التعليمية من جانبها بتوفير الفرص التعليمية لكل فرد . وتسهل سبله على مختلف المراحل التعليمية وهو ماسبق أن أشرنا اليه . وإلى جانب التعليم العام الحكومى يوجد تعليم دينى مواز للمرحلة الإعدادية العامة والثانوية العامة . كما يوجد تعليم أهلى وأجنبى يخضع لاشراف الدولة . ولا توجد مدارس حكومية مختلطة فى قطر على أى مستوى من مستويات التعليم العام . أما على مستوى التعليم غير الحكومى فكل مدارس رياض الأطفال مختلطة حسب احصاء ١٩٨٦/٨٥ ومعظم المدارس الابتدائية أيضا مختلطة إذ يوجد ١٩ مدرسة ابتدائية مختلطة من بين المجموع الكلى بهذه المدارس غير الحكومية وهو ٢٤ مدرسة أى بنسبة حوالى ٧٩٪ [٨] .

المرحلة الابتدائية :

وهى مشابهة لمثيلتها فى معظم النظم التعليمية العربية والخليجية من حيث وضعها فى السلم التعليمى وفئة العمر التى تشملها فهى قاعدة السلم التعليمى ومدتها ست سنوات لفئات العمر من ٦ إلى ١٢ .

وتشهد هذه المرحلة نموا كميا مطردا فى أعداد التلاميذ وصل إلى درجة الاستيعاب الكامل لكل الأطفال ويبلغ مجموع التلاميذ فى المدراس الحكومية فى هذه المرحلة عام ١٩٨٦/٨٥ مايقرب من ٣٢ ألف تلميذ يمثل القطريون منهم ٥٦٪ أما باقى التلاميذ فيمثلون جنسيات عربية وغير عربية . ويأتى فى مقدمة الجنسيات العربية من حيث العدد التلاميذ الفلسطينيون والأردنيون الذين يمثلون مايقرب من ١٤٪ من المجموع الكلى للتلاميذ . وتصل النسبة الكلية للاناث إلى ٤٨٪ من المجموع الكلى للتلاميذ فى هذه المرحلة .

وجميع المدارس الابتدائية الحكومية مدارس منفصلة للبنين والبنات ولا توجد مدارس مختلطة كما أشرنا .

وهناك اتجاه فى هذه المرحلة يهدف إلى تأنيث هيئة الادارة والتدريس لمدارس البنين وقد طبق ذلك على سبيل التجربة فى مدارس قليلة محدودة عددها عشر وتضم مايقرب من ٣٤٠٠ تلميذ حسب احصاء ١٩٨٦/٨٥ وتعرف باسم المدارس النموذجية مدة الدراسة بها أربع سنوات تشمل الصفوف الابتدائية الأربعة والأولى يحول بعدها التلميذ إلى مدارس البنين .

وتوجد امتحانات فى نهاية العام لكل صف من التعليم الابتدائى . ولايوجد امتحان عام فقد ألغى امتحان الشهادة الابتدائية العامة سنة ١٩٧٩ . وهناك دور ثان للراسبين ويلاحظ من استقراء نتائج امتحانات المرحلة الابتدائية لعام ١٩٨٥/٨٤ مايأتى [٩] :

أولا : أن نسبة النجاح فى الدور الأول بين القطريين تقل عن غير القطريين بصورة منتظمة فى كل صف من الصفوف الستة بالمدارس الابتدائية للبنين والبنات على السواء .

ثانيا : أن نسبة النجاح فى الدور الثانى بين القطريين تزيد عن غير القطريين . وتزيد عن غير القطريين بصورة منتظمة أيضا فى كل صف من الصفوف الستة بالمدارس الابتدائية للبنين والبنات على السواء أى عكس الوضع فى الدور الأول مما يثير الدهشة والاستغراب ويبعث على التساؤل .

ثالثا : أن نسبة النجاح فى الدور الثانى بصفة عامة متدنية تصل فى المتوسط عند البنين إلى ٢٥٪ وتصل عند البنات فى المتوسط إلى ٢٢٪ من عدد المتقدمين لامتحان الدور الثانى أى أن من بين كل مائة تلميذ يدخل امتحان الدور الثانى ينجح ٢٢ تلميذا وهو عدد صغير لايبرر الجهد والوقت والمال الذى تنفقه وزارة التربية والتعليم على عقد الامتحانات ولذلك ينبغى اعادة النظر فى جدوى عقد امتحان دور ثان بالمرحلة الابتدائية .

ظاهرة الرسوب :

لقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية التى قام بها توجيه التعليم الابتدائى عن ظاهرة الرسوب فى المرحلة الابتدائية أن نسبة الرسوب فى هذه المرحلة وصلت إلى ٢٥٪ فى عام ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ . أى أن ربع التلاميذ يرسبون وهى نسبة عالية يترتب عليها ضياع فى المال قدرت تكلفته بحوالى ثلاثة عشر مليون ريال قطرى (حوالى ٣ر٥ مليون دولار) وهى خسارة كبيرة .

وأشارت الدراسة إلى أن العوامل الرئيسية التى أدت إلى ارتفاع نسبة الرسوب من أهمها نقص أداء المعلمين ولاسيما فى إجراء التقويم المستمر للتلاميذ وتباين مستوى أعمار التلاميذ فى الصفين الأخيرين بالمرحلة الابتدائية وضعف المناهج الدراسية وعدم وجود تعليم مواز يمتص مثل هؤلاء الراسبين على غرار ما سبق أن أشرنا إليه فى الكويت والبحرين .

المرحلة الإعدادية :

هى مرحلة متوسطة بين التعليم الابتدائى والثانوى وتمتد على مدى ثلاث سنوات من سن ١٢- ١٥ . وأهدافها امتداد لأهداف المرحلة الابتدائية .

ويصل عدد التلاميذ فى المدارس الإعدادية الحكومية حسب احصاء ١٩٨٦/٨٥م إلى مايزيد قليلا عن ١٢ ألف تلميذ منهم مايقرب من ٦٣٪ من القطريين والباقى من جنسيات عربية وغير عربية يتأتى فى مقدمتهم التلاميذ

الفلسطينيون والأردنيون الذين يمثلون مايقرب من ١٧٪ من تلاميذ هذه المرحلة وتصل نسبة الإناث إلى مايقرب من ٤٩٪ .

ويلاحظ من البيانات الاحصائية لعام ١٩٨٦/٨٥ أن هناك نسبة رسوب عالية بين التلاميذ الذكور فى هذه المرحلة وتزداد النسبة عند البنين بدرجة تلفت النظر فمن بين ٦٢٧٦ تلميذا بمدارس البنين الإعدادية نجد ١٣٢٤ راسبا أى بنسبة ٢١٪ وهى نسبة كبيرة تعنى هدرا كبيرا للأموال والجهود . أما بالنسبة للبنات فنجد أن النسبة تنخفض إلى حوالى ٩٪ (١٠) .

ويعقد امتحان فى نهاية العام لكل صف دراسى وهناك دور ثان . وكان هناك امتحان للشهادة الإعدادية فى نهاية المرحلة ألغى هذا العام (١٩٨٧) كما أشرنا . ويلاحظ من استقراء نتائج امتحانات المرحلة الإعدادية لعام ١٩٨٥/٨٤م أن نسبة النجاح فى الدورين الأول والثانى بين التلاميذ والقطرين تقل بصورة منتظمة فى الصفوف الإعدادية الثلاثة عنها عند غير القطرين ويستوى فى ذلك مدارس البنين ومدارس البنات ، ويصدق ذلك أيضا على امتحان الشهادة الإعدادية العامة (١١) مما يشكل ظاهرة لافتة للنظر ولاسيما أنها تمثل امتدادا لنفس الظاهرة فى المرحلة الابتدائية كما أشرنا .

المرحلة الثانوية العامة :

وهى مشابهة للمرحلة الثانوية فى معظم الدول العربية ومدتها ثلاث سنوات من سن ١٥-١٨ وهى على نوعين :

١- النوع الأكاديمى أو الثانوى العام : والدراسة بالسنة الأولى عامة تنقسم بعدها إلى تخصصين علمى وأدبى يختار التلميذ واحدا منها . ومن الأهداف الرئيسية لهذا النوع من التعليم الإعداد للدراسة فى الجامعة فى التخصصات المختلفة وقد بلغ عدد التلاميذ فى هذه المرحلة عام ١٩٨٦/٨٥ مايقرب من ٧٥٠٠ تلميذ منهم ٦١٪ تقريبا من القطرين والباقى من جنسيات عربية وأجنبية ويأتى فى مقدمة التلاميذ العرب والفلسطينيون والأردنيون الذى يمثلون مايزيد على ٢٢٪ من مجموع التلاميذ فى هذه المرحلة . ويلاحظ بالنسبة للإناث أن نسبتهن تزيد عن نصف عدد التلاميذ فى هذه المرحلة إذ تصل إلى حوالى ٥٧٪ ويمكن تفسير ذلك جزئيا بأن هذه

النسبة تمثل كل الإناث فى مرحلة التعليم الثانوى لأنه لايوجد لهن أى تعليم آخر على هذا المستوى فى حين توجد أنواع أخرى من التعليم الثانوى هو التعليم الثانوى الفنى والدينى مقصور على الذكور فقط ، ولذلك إذا أضفنا عدد التلاميذ الموجودين فى التعليم الثانوى والفنى والدينى فإن نسبة الإناث تقل لتصبح ٤٨٪ وهو معدلها الطبيعى كبقية المراحل الأخرى .

وتعقد امتحانات فى نهاية العام لكل فصل دراسى وهناك دور ثان كما أن هناك فى نهاية المرحلة امتحان الشهادة الثانوية العامة .

ويلاحظ من استقراء نتائج امتحانات المرحلة الثانوية العامة للعام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ مايأتى [١٢] :

أولا : أن نسبة النجاح فى الدور الأول بين القطريين تقل عنها عند غير القطريين بصورة منتظمة فى كل صف من الصفوف الثلاثة للمرحلة الثانوية .

ثانيا : أن نسبة النجاح فى الدور الأول بين القطريات تقل عنها عند غير القطريات بصورة منتظمة فى كل صف من الصفوف الثلاثة للمرحلة الثانوية باستثناء حالة وحيدة هى حالة الصف الثالث الثانوى (أدبى رياضة) .

وقد سبق أن أشرنا إلى وجود هذه الظاهرة فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية مما يتطلب دراستها وإلقاء الضوء على أبعادها للوصول من ذلك إلى رفع مستوى الإنجاز والتحصيل عند الطلاب القطريين فى مختلف مراحل التعليم العام .

ويلاحظ بالنسبة للمرحلة الثانوية كما هو الحال فى المرحلة الإعدادية وجود نسبة رسوب عالية بين البنين من التلاميذ تصل إلى ١٨٪ تقريبا وهى نسبة عالية تعنى هدرا فى المال والجهد . وتنخفض هذه النسبة بين البنات إلى ٧٪ تقريبا . وهذا يدل على أن مستوى الإنجاز والتحصيل عند البنات أعلى منه عند البنين فى هذه المرحلة التى تمثل أهمية خاصة لأنها تؤهل للالتحاق بالتعليم العالى . والواقع أنه توجد شكوى عامة من انخفاض مستوى التحصيل فى هذه المرحلة بين الذكور بصفة خاصة مما حدا بجامعة قطر أن تطرح مقررات دون المستوى الجامعى لتقوية خريجى الثانوية العامة

الذين قبلتهم للدراسة الجامعية بها . وهذا وضع غريب لجامعة تأخذ على عاتقها سد النقص فى التعليم العام ومعالجة التدنى فى مستوى خريجيه . وهناك اتجاه لإعادة النظر فى تنظيم هذه المرحلة فى ضوء تجارب الدول الشقيقة فى المنطقة والاستفادة من هذه التجارب فى تطبيق نظام المدرسة الشاملة أو المقررات الدراسية والواقع أن دولة قطر تحتاج إلى إعادة تنظيم التعليم ككل للقضاء على الثنائيات الموجودة بين التعليم الدينى والتعليم العام من ناحية وتوحيد بنية التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة فى صورة مدرسة شاملة من ناحية أخرى .

٢ - **التعليم الثانوى الفنى :** وهو على نوعين :

أ - ثانوى تجارى : يتمثل فى مدرسة التجارة الثانوية وهى لمدة ثلاث سنوات بعد الاعدادية . وهى مدرسة وحيدة للذكور فقط وتضم عددا محدودا من التلاميذ يزيد قليلا عن المائة .

ب - ثانوى صناعى : يتمثل فى مدرسة الصناعة الثانوية وهى لمدة ثلاث سنوات بعد الاعدادية وهى مدرسة وحيدة للبنين فقط تضم عددا محدودا من التلاميذ يقل قليلا عن المائتين وكانت حتى يوليه ١٩٧٥ لمدة ست سنوات بعد المرحلة الابتدائية ، ولكن رغبة فى رفع المستوى الثقافى للتلاميذ عدل نظام القبول بها بحيث اقتصر على خريجى الشهادة الإعدادية .

ولايوجد تعليم زراعى حكومى تابع لوزارة التربية والتعليم .

ويلاحظ من نتائج امتحانات مدرسة التجارة الثانوية ومدرسة الصناعة الثانوية للعام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ تدنى نسبة النجاح بصفة عامة حتى تصل فى بعض الأحيان إلى ٢٥٪ بالنسبة لمدرسة التجارة و ٢٩٪ بالنسبة لمدرسة الصناعة مما يشير إلى وجود فاقد كبير فى الجهد والمال فى هذين النوعين من التعليم . كما يلاحظ أيضا ماسبق أن لاحظناه فى مختلف أنواع المراحل التعليمية الأخرى وهو تدنى نسبة النجاح عند القطريين عنها عند غيرهم . ويلاحظ تدنى مستوى خريجى التعليم الفنى بصفة عامة . فمن بين ١٣ طالبا من خريجى المدرسة الصناعية الذين التحقوا بكلية الهندسة بجامعة قطر خلال العامين ١٩٨٢/٨٠ لم يتخرج منهم سوى طالب واحد بعد أن قضى

فى الدراسة ١٢ فصلا دراسيا بدلا من المعدل العام وهو عشرة فصول . أما الباقون فقد انسحبوا ولم يكملوا الدراسة بالجامعة . ويواجه التعليم الفنى فى قطر عدم إقبال الشباب القطرى ولايلتحق به إلا التلاميذ من الأوساط الاجتماعية الفقيرة ثقافيا وماديا . وقد اتجهت السلطات التعليمية إلى توفير بعض الحوافز تشجيعا للاقبال عليه منها منح رواتب شهرية للتلاميذ وتعيين خريجيه فى درجة مالية أعلى من خريجى الثانوية العامة وفتح المجال أمام التحاقهم بالتعليم العالى . ولكن مثل هذه الحلول تعالج العرض لا المرض وتعتبر أشبه بالحبوب المسكنة . والحل الأمثل هو كما أشرنا يتمثل فى توحيد بنية التعليم الثانوى بمختلف تخصصاته فى مدرسة موحدة على غرار ما أخذت به بعض الدول الخليجية والعربية .

التعلم الدينى :

وهو لمدة ست سنوات تقسم إلى مرحلتين اعدادية وثانوية كل منها ثلاث سنوات ، وفى السنتين الأخيرتين من المرحلة الثانوية يتخصص الطالب فى القسم العلمى أو الأدبى ويعتبر هذا النوع تعليما موازيا للتعليم العام فى مرحلته الاعدادية والثانوية مما يشكل ثنائية يصعب تبريرها وتبرير النفقات والجهود التى تبذل من أجل استمرار هذا النوع من التعليم .

التعليم الأهلى والأجنبى :

توجد فى قطر مدارس أهلية أو خاصة على مستوى دور الحضانة ورياض الأطفال والتعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى . تتبع هذه المدارس جمعيات أهلية أو تعاونية أو المؤسسة القطرية العامة للبترول أو أفراداً ، كما توجد مدارس أجنبية تشرف عليها السفارات . وكل هذه المدارس مقيدة بالقواعد والشروط التى تقررها وزارة التربية والتعليم .

ويوجد فى هذه الوزارة قسم للتعليم الأهلى يتولى الاشراف على قطاع التعليم الأهلى تطبيقا لقانون التعليم الأهلى سنة ١٩٦٧ . وبموجبه رخص للمدارس العربية الأهلية بوجود مدارس للمرحلتين الابتدائية والاعدادية .

أما المدارس الأجنبية فقد سمح لها بالمراحل الثلاث الابتدائية والاعدادية والثانوية . وكل المدارس الأهلية بها صفوف تمهيدية غير الحضانة لما قبل المرحلة الأولى الابتدائية .

وتقدم الوزارة للمدارس الأهلية الكتب والقرطاسية وبعض الأثاث المدرسى وهى معفاة من رسوم استهلاك الكهرباء . والرسوم المدرسية بهذه المدارس محددة بقرار وزارى كما أن هذا القرار قد حدد أيضا الحد الأدنى لراتب المعلم بهذه المدارس .

خامسا : ملاحظات على نظام التعليم فى قطر

من أهم ما يلاحظ على نظام التعليم فى دولة قطر :

(١) وجود ثنائية غير مرغوب فيها فى المرحلة الاعدادية أى سن (١٢ - ١٥) وذلك لوجود المدرسة الاعدادية العامة التى تؤهل للمرحلة الثانوية ووجود مدرسة اعدادية دينية ثلاث سنوات (١٢ - ١٥) تتمثل فى المعهد الدينى الذى يؤهل أيضا للمرحلة الثانوية . وينبغى العمل على إلغاء هذه الثنائية ودمج النظامين فى بنية واحدة ولاسيما أن دولة قطر قد اتخذت خطوة إيجابية فى الفترة الأخيرة (اكتوبر ١٩٨٧) بالغاء الشهادة الاعدادية . وتستمر هذه الثنائية فى التعليم الثانوى بين التعليم العام الذى ينقسم بعد السنة الأولى شعبتين علمى وأدبى والتعليم الدينى الموازى الذى ينقسم أيضا بعد السنة الأولى إلى علمى وأدبى وليس هناك مايبرر وجود هذه الثنائية بل على العكس هناك من المبررات القوية تربويا واجتماعيا مايحتم توحيد المرحلة الثانوية أيضا ودمج التعليم الدينى فيها .

(٢) وجود أنماط مختلفة من التعليم الثانوى فهناك ثانوى عام للجنسين وثانوى فنى تجارى وصناعى بالاضافة إلى الثانوى الدينى للبنين فقط وهذا وضع لايساير الاتجاهات الحديثة التى أخذت بها الدول المتقدمة وبعض الدول الخليجية فى هذه المرحلة نحو توحيد نمط التعليم الثانوى فى بنية واحدة تتنوع فى داخلها بحيث تشمل إلى جانب مواد الثقافة العامة والمواد العلمية والنظرية مواد أخرى علمية ومهنية متنوعة تستطيع أن تواجه الاحتياجات الكثيرة للتلاميذ ذكورا وإناثا .

شجرة التعليم في قطر

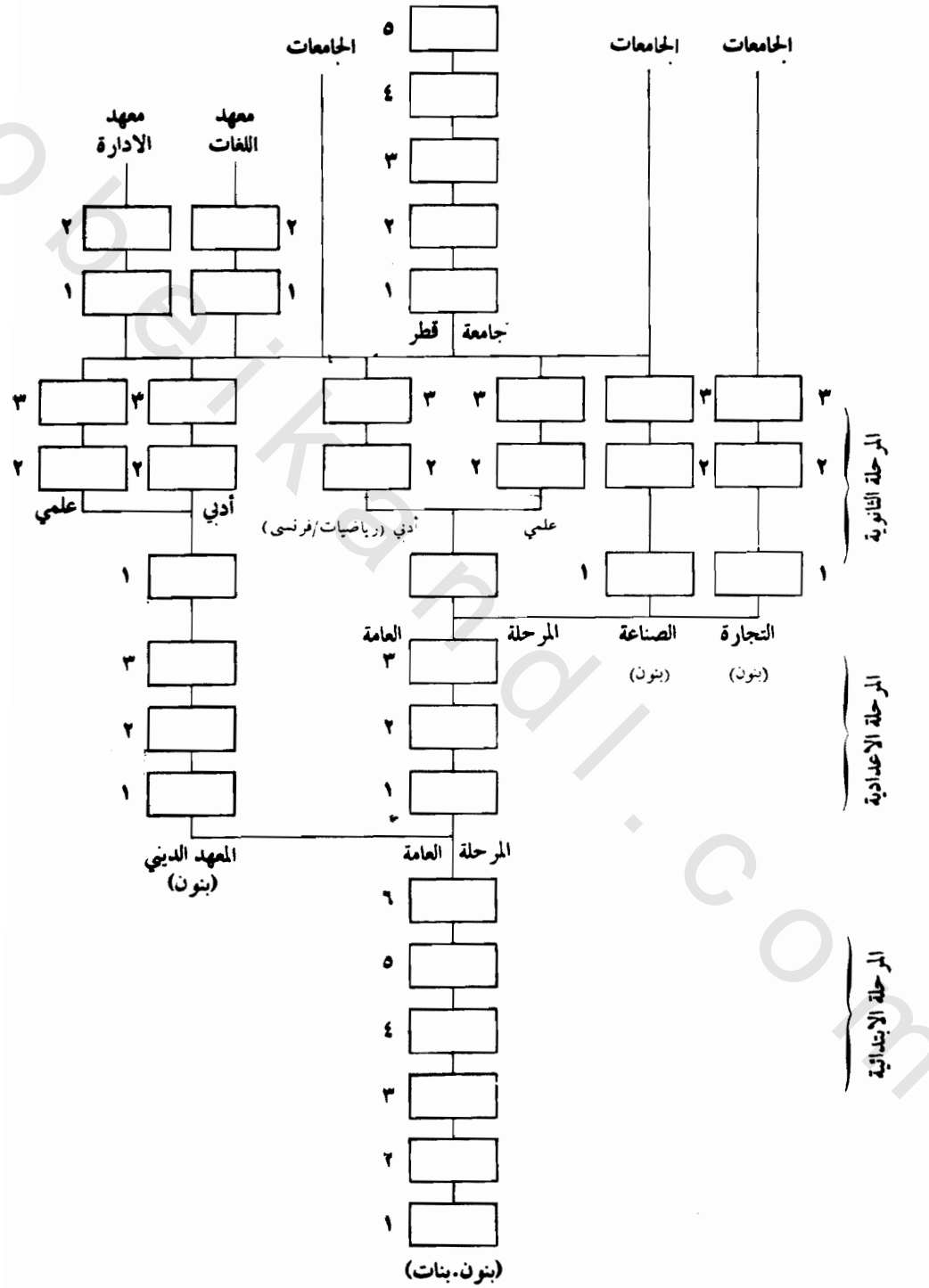

obeikandl.com

(٣) يلاحظ أيضا وجود تقسيم غريب بالنسبة لتشعيب التعليم الثانوى العام إذ ينقسم بعد السنة الأولى إلى شعبتين : شعبة علمى وشعبة أدبى ، والغريب أن شعبة أدبى تنقسم إلى أدبى رياضيات وأدبى فرنسى . وليس هناك منطق واضح مفهوم لهذا التقسيم بل هو تقسيم غريب يجب اعادة النظر فيه . وهناك ملاحظة أخرى. ففى الوقت الذى يسمح فيه للتلميذ بحرية الانتقال من التعليم الدينى والتعليم العام وهو اتجاه محمود نجد أنه لايسمح بذلك فى التعليم التجارى والصناعى إلا للمتخرجين منهما إذ يسمح لهم بالالتحاق بالصف الثانى من التعليم العام وفى هذا اعتراف بأن التعليم الفنى أقل فى المستوى من التعليم العام فكيف إذن نسمح لخريجيه بالالتحاق بالتعليم العالى ، أليس هذا تناقضا ؟ لقد طالبنا منذ سنوات طويلة بضرورة توحيد المرحلة الثانوية فى بنية واحدة تجمع بين الثقافتين العلمية والأدبية دون فصل بينهما ويمكن أن يؤخذ بنظام التشعيب فى آخر سنة من سنوات المرحلة الثانوية على غرار ما اقترحنا من قبل فى تطوير المدرسة الثانوية العربية .

(٤) يضاف إلى ذلك أن التعليم الفنى الصناعى والتجارى وكذلك التعليم النوعى الدينى وهو تعليم خاص بالبنين فقط دون البنات يواجه عزوفا من الشباب فلا يقبلون عليه ولايرحبون بالالتحاق به . وقد اخذت دولة قطر عدة اجراءات دون جدوى لجذب الشباب إلى هذا النوع من التعليم سبق أن أشرنا اليها . كما يلاحظ أيضا صغر حجم هذا النوع من التعليم وتدنى المستوى التحصيلى لخريجيه بدرجة يصعب معها مواصلة دراستهم الجامعية حتى للحاصلين منهم على درجات عالية وهو ماسبق أن أشرنا اليه أيضا بالنسبة لخريجى المدرسة الصناعية ووضع من التحق من خريجيها بكلية الهندسة . ومجمل هذه الظروف يحتم اعادة النظر فى وضع التعليم الفنى كتعليم مستقل منفصل وكذلك وضع التعليم الدينى .

سادسا : المعلمون

كانت دولة قطر تعتمد على استيفاد المعلمين من البلاد العربية المختلفة للتدريس بمدارسها فلم يكن هناك نظام لاعداد المعلم حتى عام ١٩٦٣/٦٢ عندما أنشئت دار واحدة للمعلمين على مستوى المرحلة الثانوية تخرجت أول دفعة منها عام ١٩٦٦/٦٥ . أما بالنسبة لاعداد المعلمات فقد تأخر قليلا إذ أنشئت أول دار

للمعلمات على مستوى المرحلة الثانوية أيضا عام ١٩٦٨/٦٧ وتخرجت أول دفعة منها عام ١٩٧١/٧٠ .

وكانت كلتا الدارين تحت اشراف وزارة التربية والتعليم وكانت مدة الدراسة بهما ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية . وتشجيعا على الالتحاق بهذين المعهدين كانت تمنح حوافز مالية شهرية للطلاب . وقد صفى هذان المعهدان بعد قيام كلية التربية التابعة لجامعة قطر الآن وإنشاء برنامج لاعداد معلم التعليم الابتدائى بها . وهكذا تبلور اتجاه السياسة التعليمية فى دولة قطر فى السنوات الأخيرة فى ضرورة الارتفاع بمستوى اعداد المعلم علميا ومهنيا وتوحيد نمط اعداده فى اطار الجامعة . وبهذا تتمشى سياسة اعداد المعلم فى دولة قطر مع السياسة العامة لباقى دول الخليج العربية. وقد بدأت تجربة اعداد معلم المرحلة الابتدائية عام ٧٦/٧٥ فى كلية التربية التى أنشئت عام ١٩٧٣ ، واقتصرت على البنات فقط ، وتعتبر دولة قطر من الدول العربية الخليجية الرائدة فى مجال اعداد معلم المرحلة الابتدائية .

وكان السبب وراء ذلك هو أن مهنة التعليم هى المهنة الأولى للفتاة القطرية فهى مناسبة لظروفها الاجتماعية من ناحية ومناسبة لفرص العمل المتاحة من ناحية أخرى . كما أن اتجاه وزارة التربية إلى تعميم التعليم بالنسبة للأطفال واتجاهها أيضا إلى أن يكون تعليم أطفال ماتحت سن العاشرة بواسطة معلمات كما أن الشباب الذكور يبتعثون للخارج وهو أمر غير متاح للبنات ، وهى دراسة نصف جامعية تؤهلهن للحصول على الشهادة فى المرحلة الابتدائية . ويمكن لهن مواصلة الدراسة بعد انتهاء المرحلة الأولى بنجاح ليحصلن على البكالوريوس فى التربية (تعليم ابتدائى) . وقد تخرجت أول دفعة للشهادة المرحلية عام ١٩٧٩/٧٨ وأصبح هذا اتجاها تلتزم به وزارة التربية و،التعليم فى تعيين معلمات فى التعليم الابتدائى .

ومدة برنامج الشهادة المرحلية لمعلمى التعليم الابتدائى بكلية التربية - جامعة قطر ٧٢ ساعة مكتسبة هى نصف متطلبات التخرج لدرجة البكالوريوس وتشتمل على مواد ثقافية عامة ومواد تخصصية ومواد تربوية مهنية . والمرحلة الثانية المكملة له مدتها أيضا ٧٢ ساعة مكتسبة تشتمل على مواد مماثلة فى الثقافة العامة والتخصصية والتربوية والمهنية .

أما إعداد معلم المرحلة الاعدادية والثانوية فيتم فى كلية التربية بجامعة قطر أيضا ومدة البرنامج ١٤٤ ساعة مكتسبة موزعة بين متطلبات الجامعة أو مواد الثقافة العامة ومواد التخطيط والمواد التربوية أو المهنية .

حجم الهيئة التعليمية :

يبلغ عدد المعلمين العاملين فى التعليم العام بكل مراحله (الابتدائية - الاعدادية - الثانوية العامة) مايزيد قليلا عن أربعة آلاف معلم منهم مايزيد قليلا عن ٢٤٠٠ من المعلمات بنسبة ٦٠٪ حسب الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٧/٨٦ . وهذا يعنى أن أكثر من نصف المعلمين فى دولة قطر من المعلمات ومن المعروف أن السبب فى ذلك يرجع إلى كثرة عدد المتخرجات من الجامعة اللاتى يصعب وجود عمل لهن غير التدريس . يقابل هذه الزيادة فى الاعداد المستمرة من المعلمات ، عزوف الذكور من القطريين عن الاشتغال بمهنة التدريس فعدد المعلمين القطريين الذكور لايكاد يذكر لصغره ففى المرحلة الثانوية لايوجد سوى معلمين اثنين قطريين فقط وفى المرحلة الاعدادية يوجد ١١ معلما وفى المرحلة الابتدائية يوجد ٦٤ معلما مما يبين بوضوح أن الشباب من الرجال لايقبلون على الاشتغال بالتعليم حتى لو تخرجوا من الكليات التى تعد المعلمين .

وعلى عكس ذلك نجد الغالبية العظمى من مديرى المدارس الحكومية على اختلاف أنواعها ومراحلها هم من القطريين إذ يبلغ العدد الكلى لمديرى المدارس عام ١٩٨٦م ٥٩ مديرا منهم ٥٦ قطريا أى بنسبة ٩٥٪ وتزداد هذه النسبة بالنسبة لمديرات المدارس إذ أن كل مديرات بل ووكيلات مدارس البنات على اختلاف أنواعها ومراحلها هنّ من القطريات [١٥] . ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه لسنوات طويلة قادمة مما يفرض ضرورة الاستعانة بالمعلمين المعارين . ولما كانت الأوضاع الاجتماعية للمعلمين تتأثر سلبا وايجابا بعامل غلبة الذكورة والأنوثة على المهنة والأصول الاجتماعية للمعلمين فإن غلبة الإناث على مهنة التدريس واعتمادها على المعارين من الذكور وهم من خارج البلاد سيؤثران سلبا على مستقبل مهنة التعليم فى دولة قطر وفى غيرها من الدول العربية الخليجية كما سبق أن أشرنا .

المستويات المهنية :

تشير البيانات الاحصائية الرسمية لعام ١٩٨٧/٨٦ إلى وجود نسبة كبيرة من المعلمين غير المؤهلين تربويا فى كل مراحل التعليم العام وتزداد هذه النسبة كلما صعدنا فى السلم التعليمى . ففى المرحلة الابتدائية يوجد ٣٧٪ من المعلمين غير التربويين وأن حملة المؤهلات التربوية العالية فى هذه المرحلة يمثلون ٢١٪ فقط وفى المرحلة الاعدادية نجد أن مايقرب من ٣٢٪ من المعلمين غير مؤهلين تربويا وفى المرحلة الثانوية تصل نسبة هؤلاء المعلمين غير التربويين إلى ٥٠٪ أى أن نصف المعلمين فى المرحلة الثانوية غير مؤهلين تربويا . وهذا يشير إلى فجوة خطيرة فى المستويات المهنية للمعلمين . وتجدر الاشارة إلى أنه يوجد برنامج لتأهيل مثل هؤلاء المعلمين تقدمه كلية التربية بجامعة قطر بالاضافة إلى البرامج التدريبية التى تقدمها السلطات التعليمية لهم .

والجدول الآتى يبين عدد المعلمين التربويين وغير التربويين من حملة المؤهلات المتوسطة والعالية فى جميع مراحل التعليم العام وذلك حسب الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٧/٨٦ .

المرحلة التعليمية	المعلمون								
	التربويون				غير التربويين				مجموع كلى
	مؤهل متوسط	النسبة	مؤهل عال	النسبة	مؤهل متوسط	النسبة	مؤهل عال	النسبة	
ابتدائى	٩٢٣	٤٢٪	٤٧٣	٢١٪	٢٦٣	١٢٪	٥٤٨	٢٥٪	٢٢.٧
اعدادى	٣٩	٤ ٪	٦٩٤	٦٤٪	٥	لا تذكر	٣٤٨	٣٢٪	١.٨٦
ثانوى	٤	لا تذكر	٣٥٤	٤٩٪	٢	لا تذكر	٣٥٩	٥٠٪	٧١٩
مجموع كلى	٩٦٦	٢٤٪	١٥٢١	٣٨٪	٢٧٠	٧ ٪	١٢٥٥	٣١٪	٤.١٢

إلزام خريجى كلية التربية :

من الوسائل التى حاولت السلطات التعليمية فى دولة قطر مواجهة مشكلة عزوف خريجى كلية التربية بين الذكور عن الاشتغال بالتدريس استصدار تشريع يلزمهم بذلك . وقد سعت وزارة التربية والتعليم بالفعل لاستصدار مثل هذاالتشريع . الا أن جامعة قطر تدخلت وأوقفت استصدار هذا التشريع وهو فى خطواته الأخيرة . وكان السبب الرئيسى الذى دفع جامعة قطر إلى اتخاذ هذا الموقف هو أن مثل هذا التشريع سيترتب عليه فى النهاية غلق أبواب كلية التربية لأن النتيجة الحتمية المتوقعة لهذا الإلزام هى رفض الطلاب للالتحاق بكلية التربية فضلا عن أنه يميز بين كليات الجامعة دون مبرر أو سند معقول . قد يقال أن بعض كليات التربية أو معاهد المعلمين تأخذ على طلابها قبل الالتحاق بها تعهدا يلزمهم بالاشتغال بالمهنة بعد تخرجهم . لكن هذا يتم طواعية من جانب الطلاب فإذا قبلوا هذا الشرط الذى يعتبر نوعا من التعاقد بين الطلاب ومعاهد اعداد المعلمين تصبح القاعدة : " العقد شريعة المتعاقدين" . وهذا يختلف عن نظام الإلزام بتشريع قانونى ، وينبغى أن تتنبه الدول العربية الخليجية ومنها دولة قطر إلى أن فكرة إلزام خريجى كلية التربية بتشريع قانونى يجبرهم على العمل بالتدريس هى فكرة مرفوضة تماما شكلا وموضوعا للأسباب الآتية :

أولا : أنها تتعارض مع الميثاق العالمى لحقوق الإنسان الذى كفل لكل فرد حريات أساسية منها حريته فى اختيار العمل وعدم إجباره عليه .

ثانيا : أنها تتعارض مع المقررات الدستورية لدول الخليج العربية نفسها . ودساتير هذه الدول تكفل الحريات الأساسية للإنسان ومنها حرية العمل . بل إن بعض هذه الدساتير ينص صراحة على عدم إلزام المواطن بعمل لايرضى عنه أو إجباره على عمل لا يرغب فيه .

ثالثا : أنها مرفوضة من الناحية الإنسانية لأن التدريس فى حد ذاته هو عملية إنسانية تتطلب التضحية والبذل والعطاء ولايمكن أن نرغم إنسانا على شىء لايملكه لأن فاقد الشىء لايعطيه .

رابعا : أنها مرفوضة من الناحية الدينية الإسلامية فإذا كان ديننا الحنيف يعلمنا أنه لا إكراه فى الدين وهو أسمى مقدساتنا فكيف يكون الإكراه فى غيره ؟

خامسا : أنها مرفوضة من الناحية الواقعية والعملية . فالمثل يقول إنك تستطيع أن ترغم الحصان على السير إلى النهر لكنك لاتستطيع أن ترغمه على الشرب منه .

وهكذا نجد أن إلزام خريجى كلية التربية بقانون للعمل بالتدريس لايخدم غرضا نافعا ولا يحقق الغاية المنشودة من ورائه وخير لنا بدلا من التفكير فى فرض قيود أن نفكر فى أمور تجذب الشباب إلى الاشتغال بالتدريس ومنها الحوافز المادية والأدبية . وحتى إذا لم تأت هذه الوسائل بنتيجة فعالة لاعتبارات تتعلق بمشقات وصعوبات مهنة التدريس ذاتها فلا ضير فى استمرار الدول العربية الخليجية فى الاستعانة بالمعلمين من البلاد العربية الشقيقة حتى يأتى اليوم قرب أو بعد الذى تستغنى فيه عن المعلمين الوافدين .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

منذ بداية التعليم فى قطر كان تدريب المعلمين فى أثناء الخدمة من اختصاص الموجهين الفنيين فكان كل توجيه فنى يقوم بتنظيم برامج تدريب المعلمين التابعين له . ولكن مع تزايد المعلمين من ناحية ونمو محتوى التدريب من ناحية أخرى اتجهت وزارة التربية إلى إنشاء قسم خاص للتدريب فى عام ١٩٧٧/٧٦ . وينظم هذا القسم برامج تدريبية طويلة الأجل وقصيرة الأجل وهى برامج تجديدية وتأهيلية .

ويصرف للمتدربين كما فى الدول الأخرى حوافز مادية . وقد سبق أن أشرنا إلى البرامج التى تقدمها كلية التربية بجامعة قطر لتأهيل معلمى المرحلة الابتدائية تأهيلا شبه جامعى أو جامعياً . وهناك برنامج آخر لتأهيل المعلمين غير المؤهلين مهنيا وهو برنامج لايتطلب التفرغ لأن الدراسة به مسائية . ومدته ٣٦ ساعة مكتسبة يدرس الطالب فيها المواد التربوية والمهنية التى تكمل إعداده التربوى كمعلم ويمنح من يكمل الدراسة بنجاح درجة الدبلوم العام فى التربية .

سابعا : المستحدثات التعليمية

شهد النظام التعليمى فى دولة قطر كثيرا من التجديدات التربوية والمستحدثات التعليمية من أهمها :

(١) وضع سياسة تعليمية رسمية مكتوبة :

ومع أن لكل نظام تعليمى سياسته المعلنة وغير المعلنة إلا أن دولة قطر قد تكون ثانى دولة خليجية بعد السعودية لها سياسة تعليمية رسمية معلنة ومكتوبة ومعتمدة من مجلس الوزراء .

(٢) تطوير المناهج الدراسية :

أولت وزارة التربية والتعليم فى دولة قطر اهتماما كبيرا بتطوير المناهج الدراسية والكتب المدرسية فقد أدخلت الرياضيات الحديثة على نطاق محدود عام ١٩٧٣/٧٢ ثم عممت فى العام التالى وشملت مدارس البنين والبنات بالمرحلتين الاعدادية والثانوية . كما أدخلت اللغة الانجليزية فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٧٦/٧٥ وجرى تطوير تدريسها بالاستعانة بمجموعة من الخبراء . وقد شهدت السنوات الماضية تطويرا شاملا لمختلف المواد الدراسية وألفت كتب مدرسية جديدة تتمشى معها . وقد تم ذلك بالاشتراك مع جامعة قطر ولاسيما كلية التربية . ومع أن هذا التطوير كان مفيدا ومثمرا فى بعض جوانبه إلا أنه كان شكليا وهامشيا فى بعض الجوانب الأخرى ولاسيما بالنسبة للعلوم الدينية واللغة العربية .

(٣) تقطير ادارة المدرسة :

برز من أول السبعينات اتجاه نحو تقطير الوظائف فى الدولة بصفة عامة ونظرا لأن هذا التقطير يتطلب توفر العناصر القطرية المؤهلة، فقد جاءت الفرصة لتقطير ادارة المدارس بتخريج أول دفعة من الجامعة عام ١٩٧٧ . وبعدها بدأ تعيين خريجى كلية التربية فى وظائف مديرى ووكلاء المدارس ليحلوا محل العناصر غير القطرية وقد تمت هذه الخطوة بدون أى تدريب للعناصر الجديدة على الادارة المدرسية والأغرب من هذا أنهم لم يدرسوا أية مقررات دراسية فى الادارة المدرسية أثناء دراستهم الجامعية .

ومع ذلك فقد تعزز الأخذ بهذا الاتجاه حتى أصبحت الآن كل مديرات ووكيلات مدارس البنات على اختلاف أنواعها ومراحلها من القطريات . وبالنسبة لمدارس البنين يمثل المديرون القطريون الغالبية العظمى إذ تصل نسبتهم إلى حوالى ٩٥٪ كما أشرنا من قبل .

(٤) استخدام التليفزيون التربوى :

غنىً عن القول أن النظم التعليمية فى البلاد العربية عموما بما فيها دول الخليج تستفيد من التليفزيون فى تقديم برامج تربوية لطلاب المدارس لأسباب معروفة منها ما تتعلق بميزات التليفزيون كوسيط فى التعليم ، فإعداد المادة التى تقدم من خلال شاشته تكون أكثر تشويقا ومحتواها أكثر عمقا ومعلم الشاشة أكثر كفاءة والأثر التعليمى الحادث عن طريقه أكبر تأثيرا . كما أنه يتيح أنواعا من التعليم لاتتسنى تقديمها فى حجرة الدراسة العادية أو حتى فى المبنى المدرسى العادى مثل اطلاق صاروخ مثلا أو تفجير قنبلة ذرية أو توضيح فكرة الانشطار النووى أو عمل القلب أو أجهزة الجسم المختلفة أو تركيب الخلية الحية وغيرها من الأمثلة التى لاتحصى . وتمشيا مع الأهمية المتزايدة للتليفزيون التربوى بدأت دولة قطر فى تجربتها منذ عام ٧٩/ ١٩٨٠ بمرحلة اعداد ستمرت حوالى ثلاث سنوات بدأ يعدها عام ١٩٨٣/٨٢ بث الدروس عن طريق التليفزيون ، ولاشك أن تحسين العمل بهذه التجربة يتم من خلال مايتكشف عنه نتائج تطبيقها والاستفادة من هذه النتائج فى التطوير المستمر للتجربة .

(٥) استخدام الحاسب الآلى فى المدارس :

يتزايد على المستوى العالمى والعربى على السواء الأخذ باستخدام الحاسب الآلى فى التعليم على نطاق متزايد . وتمشيا مع هذا الاتجاه فقد بدأت دولة قطر فى أول عام ١٩٨٣ بتجربة استخدام الحاسب الآلى فى مدارسها ، وبدأت بمدرسة ثانوية واحدة للبنين وهى مدرسة ابن تيمية ، والهدف من هذه التجربة هو الاستفادة من إمكانيات الحاسب الآلى فى تيسير تبادل البيانات والمعلومات عن الموظفين والطلاب . فبالنسبة للموظفين تشمل هذه المعلومات بياناتهم الشخصية والمهنية ومتابعة انتظام حضورهم أو انقطاعهم

عن العمل وبالنسبة للتلاميذ تشمل بيانات عن أسمائهم وفصولهم ودرجاتهم فى المواد الدراسية المختلفة وانتظامهم فى الحضور أو انقطاعهم عن الدراسة مع إمكانية مقارنة هذه البيانات بين التلاميذ بسهولة ويسر ولاشك أنه فى ضوء النتائج التى تسفر عنها هذه التجربة يمكن النظر فى تعميم دائرة استخدامها والاستفادة منها فى المدارس الأخرى .

ثامنا : أهم المشكلات التعليمية

هناك عدة مشكلات تعليمية يواجهها التعليم فى قطر سبق أن أشرنا إلى بعضها ونضيف هنا :

(١) عدم الإقبال على القسم العلمى بالتعليم الثانوى :

هذا رغم حاجة البلاد إلى التخصصات العلمية . ومما يزيد من حدة هذه المشكلة أن نسبة كبيرة ممن يلتحقون بالقسم العلمى على قلتهم يرسبون فى نهاية المرحلة الثانوية أى فى امتحان الشهادة الثانوية .

ومن الأساليب التى اتخذت لمواجهة هذه المشكلة تقديم حوافز مالية لتشجيع التحاق الطلاب بالقسم العلمى فى التعليم الثانوى . وهذه لاشك خطوة إيجابية ضرورية إلا أنه من المتوقع مع النمو الاقتصادى السريع الذى تشهده البلاد أن يزداد الطلب على التخصصات العلمية مما سيكون له أثره على الاقبال على القسم العلمى ولاشك . وهذه هى فى الواقع خبرة وتجربة بعض الدول العربية التى مرت فى هذا الدور إلا أن هناك فرقا رئيسيا بين هذه البلاد وبين الوضع فى دول الخليج . ذلك أن الكوادر الوطنية تعتبر فى أولى مراحل بنائها وتكوينها ولذلك فإن التخصصات تلعب دورا ثانويا فى ملء هذه الكوادر ولا سيما الكوادر العالية منها . ومن ثم فإن الوضع فى دول الخليج ربما يحتاج إلى بعض الوقت لكى يصبح الاتجاه إلى القسم العلمى فى التعليم العام نابعا من الرغبة الذاتية للآباء والأبناء تحت تأثير التحولات الاقتصادية والصناعية فى المجتمع .

(٢) ضعف مخرجات النظام التعليمى :

يتضح من تحليل مخرجات النظام التعليمى فى مختلف مراحله وجود نسبة كبيرة من الفاقد التعليمى . ذلك أن هذه المخرجات تعتبر أحد مؤثرات الكفاءة وتشير البيانات الاحصائية إلى وجود فاقد فى مخرجات النظام التعليمى .

ويرتبط بذلك أيضا جانب آخر من جوانب الضعف فى مخرجات النظام التعليمى هو ما تشير إليه التقارير من انخفاض تحصيل التلاميذ فى بعض المدارس ولاسيما فى الرياضيات واللغة الإنجليزية . وقد أكد ذلك نتائج الدراسة التى أجريت على الكفاءة الانتاجية للتعليم وتبين منها أن نسبة المتخرجين بدون تخلف من القطريين وغير القطريين تصل إلى حوالى ٢٢٪ فى التعليم الابتدائى و ٦٣٪ فى التعليم الإعدادى و ٦٦٪ فى التعليم الثانوى ، وأن النسبة بين القطريين تقل عن ذلك فهى ١٧٪ فى الابتدائى و ٦١٪ فى الاعدادى و ٥٥٪ فى الثانوى والجدول التالى يبين الكمية للتعليم العام فى دولة قطر من واقع هذه الدراسة [١٦] .

المرحلة	عدد الفوج		المتخرجون بدون تخلف		الراسبون		المتسربون	
الابتدائية	مجموع	٩١٨	٢٠٠	٪٢١,٨	٥٧٥	٪٦٢,٦	١٤٣	٪١٥,٦
	قطرى	٦٨٨	١٢٧	٪١٧,٦	٤٨٨	٪٧١	٧٣	٪١١,٤
الاعدادية	مجموع	٦١٤	٤٠٤	٪٦٥,٨	١٣٤	٪٢١,٨	٧٦	٪١٢,٤
العامة	قطرى	٤٢٨	٢٦٢	٪٦١,٢	١١٦	٪٢٧,١	٥٠	٪١١,٧
الثانوية	مجموع	٢٢١	١٤٠	٪٦٣,٤	٤٦	٪٢٠,٨	٣٥	٪١٥,٨
العامة	قطرى	١٣٤	٧٤	٪٥٥,٢	٣٦	٪٢٦,٩	٢٤	٪١٧,٩

(٣) زيادة متوسط الأعمار :

يعتبر متوسط أعمار التلاميذ دالة على الفاقد أيضا - ذلك أن زيادة هذا المتوسط عن المعدل العام يمثل فاقدا تعليميا نتيجة رسوب التلميذ أو إعادته للدراسة وما يتصل بذلك من مضاعفة التكلفة والوقت والجهد بالنسبة له وتشير البيانات الإحصائية الأخيرة إلى وجود فاقد مقداره عامان تقريبا فى المرحلة الاعدادية والثانوية فقد كان متوسط عمر التلميذ فى المرحلة الاعدادية ١٥,٦ عاما فى حين أن المتوسط العادى هو ١٣,٥ عاما وفى المرحلة الثانوية بينما المتوسط العادى هو ١٦,٥ عاما كان المتوسط الفعلى لعمر التلميذ ١٨,٤ سنة .

(٤) التسرب :

تعتبر ظاهرة التسرب مشكلة عامة تنسحب بدرجات متفاوته على التعليم فى مختلف البلاد العربية . وتمثل ظاهرة التسرب جانبا رئيسيا من جوانب الفاقد أو المهدور فى التعليم لما يترتب عليها من ضياع فى الوقت والجهد والمال . ومن الدراسات المختلفة التى عملت على تحليل هذه الظاهرة على المستوى العالمى أو العربى اتضحت أبعاد هذه الظاهرة وأهم الأسباب المسئولة عنها سواء كانت هذه الأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أسرية أو تربوية أو تعليمية . وتشير البيانات الاحصائية الأخيرة عن هذه الظاهرة بالنسبة لدول الخليج فى مراحل التعليم العام إلى وجود نسبة من التسرب بين البنين والبنات فى مختلف مراحل التعليم الا أن هذه النسبة ترتفع بدرجة كبيرة بين الذكور عنها بالنسبة للاناث .

وربما كان هذا وضعا غريبا مناقضا لوضع هذه الظاهرة فى معظم البلاد العربية إذ نجد بصفة عامة أن نسبة التسرب بين الاناث أكثر منها بين الذكور.

(٥) مشكلة التعليم فى القرى :

ظل التعليم فى القرى فى دولة قطر مقتصرا على التعليم الابتدائى فقد تم حتى عام ١٩٦٧/٦٦ عندما افتتحت أول مدرسة اعدادية ثم توالى إنشاء المدارس الاعدادية والثانوية للبنين والبنات معا . ولكن على الرغم من ذلك تكتنف توفير

التعليم الاعدادى والثانوى فى المناطق الريفية والقرى صعوبات عملية يتعلق بعضها بصغر أعداد التلاميذ فى هذه المناطق فقد لايتجاوز عدد التلاميذ فى المرحلة الاعدادية عشرين تلميذا وفى المرحلة الثانوية ١٥ تلميذا ولهذا اتجهت السلطات التعليمية إلى أنشاء مراكز تعليمية بالقرى ضم كل مركز المراحل التعليمية المختلفة .

وهناك صعوبات أخرى تتعلق بعزوف المعلمين عن العمل والعيش بهذه المناطق وهذه الصعوبات ولاشك تمثل تحديا حقيقيا ولاسيما إذا تصورنا أن أسلوب المدرسة ذات الفصل الواحد لايصلح فى مثل هذه الأحوال لأنه أنسب إلى المرحلة الابتدائية ولا يصلح بالنسبة للمدرسة الاعدادية والثانوية . وقد سبق أن أشرنا إلى دول عربية خليجية أخرى تواجه صعوبات مماثلة مثل السعودية وعمان والإمارات . بيد أن التغلب على هذه الصعوبات يجب أن ينظر إليه من منظور أوسع وهو قيام مشروعات صناعية فى هذه المناطق تساعد على التجمع السكانى الذى يصبح معه تقديم هذه الأنواع من التعليم أمرا ميسورا ، إلى جانب الأسلوب المتبع حاليا من جانب السلطات التعليمية فى الدول الخليجية العربية وهو أسلوب مجمع المدارس أى جمع المراحل كلها فى مدرسة واحدة أو مرحلتين معا فى مدرسة واحد .

(٦) قلة الإقبال على بعض المدارس النوعية :

سبق أن أشرنا إلى قلة إقبال التلاميذ على القسم العملى رغم تقديم الحوافز ويتصل بكلامنا السابق قلة الإقبال على بعض المدارس النوعية مثل المدارس الثانوية الصناعية والتجارية والزراعية والدينية رغم وجود حوافز أيضا .

ومن الممكن تفسير قلة هذا الإقبال فى ضوء النظرة التقليدية السائدة إلى كلا هذين النوعين من التعليم . وإذا كان منشأ هذه النظرة التقليدية هوعدم تساوى هذين النوعين من التعليم فى المكانة مع باقى أنواع التعليم الأخرى ومنها فرص الالتحاق الجامعى والعالى فإن الوضع بالنسبة لدول الخليج يبدو غريبا نظرا لتساوى هذين النوعين فى المكانة مع باقى أنواع التعليم الأخرى وكلاهما يؤهل للالتحاق بالتعليم الجامعى المتاح فى البلاد بشروط معينة .

(٧) قلة المعلمين الوطنيين :

يعتبر توفير الأعداد اللازمة من المعلمين إحدى المشكلات التى تواجه التعليم العام والفنى فى دول الخليج . وتشير البيانات إلى وجود نسبة كبيرة من المعلمين من غير أبناء البلاد وتصل إلى أقصى مداها فى التعليم الثانوى والعام والفنى ثم فى التعليم الاعدادى وتخف حدتها بعض الشىء فى المرحلة الابتدائية ، ولكن مع اطراد تخريج إعداد متزايدة من المعلمين الوطنيين فإن هذه المشكلة ستأخذ طريقها إلى الحل بمرور السنين . لكن هذا قد يحتاج إلى وقت طويل نظرا لعدم اقبال المواطنين ولاسيما الرجال منهم على مهنة التعليم . وتجدر الاشارة إلى وجود عزوف شديد بين الذكور عن الالتحاق بكلية التربية وعن الاشتغال بمهنة التدريس بعد إعدادهم فى كلية التربية . ومن النادر جدا وجود معلم قطرى فى التعليم العام رغم أن المتخرجين منهم من كلية التربية يعدون بالمئات ، وقد سبق أن أشرنا إلى أبعاد هذه المشكلة على المستوى الخليجى وعلى مستوى دولة قطر أيضا .

(٨) انخفاض المستوى المهنى للمعلمين :

تعتبر مؤهلات المعلمين دالة على مدى كفاءتهم لأن دور المعلم يتأثر بصورة مباشرة بنوع الإعداد والتدريب الذى تلقاه . وإذا أخذنا الشهادة المتوسطة التربوية على أنها المستوى الأساسى لمعلم المرحلة الابتدائية والشهادة الجامعية التربوية على أنها الأساس بالنسبة للمرحلة المتوسطة والثانوية نجد أن هناك نسبة كبيرة من المعلمين دون المستوى الأساسى كما سبق أن أشرنا ، ولاشك أن مثل هذه المشكلة يمكن التغلب عليها ببرامج التدريب أثناء الخدمة وهو ماتهتم به دولة قطر بالفعل .

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) محمد منير مرسى : التعليم وتنمية الثروة البشرية فى قطر . دراسة من منشورات مركز البحوث التربوية بجامعة قطر ١٩٧٩ رقم ٥ .

(٢) لمزيد من التفصيل عن المدارس الأهلية فى قطر انظر: كمال ناجي: التعليم الشعبى فى قطر من منشورات مركز البحوث التربوية جامعة قطر رقم ١٠٦ .

(٣) دولة قطر : الجهاز المركزى للاحصاء - يوليه ١٩٨٧ ص ٧٣ ص ٧٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

(٦) دولة قطر : النظام الأساسى المؤقت للحكم فى قطر - الجريدة الرسمية - العدد ٢٢٥ ، ابريل سنة ١٩٧٣ .

(٧) دولة قطر- وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية لدولة قطر مطابع الخليج - الدوحة ط أولى ١٩٨٥

(٨) دولة قطر : وزارة التربية والتعليم : التقرير السنوى للعام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ . وانظر أيضا : احصاءات التعليم فى دول الخليج العربية للعام ١٩٨٦/٨٥ التى أصدرها مكتب التربية العربى لدول الخليج .

(٩) دولة قطر - وزارة التربية والتعليم . التقرير السنوى للعام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ ص ١٩١ - ١٩٣ .

(١٠) المرجع السابق

(١١) المرجع السابق ص ١٩٥ ، ١٩٦ - ٢٠٩ .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) دولة قطر - وزارة التربية والتعليم - بحث الكفاية التعليمية فى المدارس - تجربة قطرية ١٩٧٥ .

obeikandl.com